

ميكانزمات وتحديات المجتمع المدني لتمكين الحكم الرشيد- الجزائر أنموذجا-

The Mechanisms And Challenges Of Civil Society To Enable Good Governance-ALGERIA As A Model-

"Mikanizmat watahadiyat almujtamae almadanii litamkin lilhukm alrrashid Aljazayir namudhajaan"

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر منال سخري*

مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، البليدة، 09000، الجزائر.

ZIANE Achour university of DIELFA - ALGERIA.

Manel SAKHRI

Governance and Sustainable Development Laboratory, Faculty of Law and Political Sciences, University of Blida 2, Blida, 09000, ALGERIA.

E-Mail: m.sakhri@univ-blida2.dz



Orcid ID: <https://orcid.org/0000-0002-2523-8512>

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/29

تاريخ الاستلام: 2020/12/15

لتوثيق هذا المقال:

منال سخري، ميكانزمات وتحديات المجتمع المدني لتمكين الحكم الرشيد- الجزائر أنموذجا-، مجلة التراث، العدد 04، المجلد العاشر، ديسمبر 2020، ص 117، ص 133. ISSN: 0339-2253 E-ISSN: 2602-6813

TO CITE THIS ARTICLE:

Manel SAKHRI, The Mechanisms And Challenges Of Civil Society To Enable Good Governance-ALGERIA As A Model-, **AL TURATH Journal**, issue 04, volume 10, December 2020, P 117, P 133.

0339-2253ISSN: 2602-6813 E-ISSN.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.



Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>



*المؤلف المرسل: منال سخري، البريد الإلكتروني: m.sakhri@univ-blida2.dz

الملخص

يعتبر الحكم الرشيد للتحديات التي تواجهها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر في إرسائها لمبادئه نظرا لما يتطلبه من ميكانيزمات، وقواعد منها الشفافية، المساءلة والديمقراطية وإشراك مختلف الفاعلين وعلى رأسهم المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة، تسلط هذه الورقة الضوء على مفهوم كل من الحكم الرشيد، والمجتمع المدني حيث تطرح إشكالية التعريف والترجمة التي مهما اختلفت فإنها لا تلغي مضمونه كما تبين طبيعة العلاقة بينهما باعتبار المجتمع المدني فاعل أساسي من فواعله إلى جانب الأدوار التي يضطلع بها منها لعب دور الوساطة بين الدولة والمواطنين وتنشئتهم على قيم الديمقراطية، وفي محور منفصل من الدراسة نتناول بالتحليل تطور المجتمع المدني بالجزائر من الاستعمار إلى الوقت الراهن من حيث الأطر القانونية والتنظيمية وتبيين الأدوار التي يضطلع بها لإرساء مبادئ الحكم الرشيد كالشفافية والمساءلة والصعوبات التي تواجهه في تحقيق هذا المسعى لتختتم الدراسة بالآليات التي يمكن تبنيها لتفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق نموذج حوكماتي وطني رشيد كتوفير المناخ القانوني والمؤسسي الذي تنشط من خلاله هذه التنظيمات ومحاربة البيروقراطية وكل أشكال الفساد.

كلمات مفتاحية: الجزائر؛ الفاعلين؛ المواطنين؛ الشفافية؛ الفساد.

تصنيفات JEL : Z18, F24, I23

Abstract:

Good governance is one of the challenges that developing countries face, on top of which is Algeria, in establishing its principles due to the mechanisms and rules it requires, including transparency, accountability, democracy, and the involvement of various actors on top of which the civil society with its various organizations.

This paper highlights the concept of both good governance and civil society, it raises the problem of definition and translation which, no matter how different it is, does not nullify its content, as well as it shows the nature of the relationship between them considering civil society as a fundamental actor of its actors besides the roles that it plays. Among them, the role of mediating between the state and citizens and their upbringing on the values of democracy, and in a separate axis of the study we address the development of civil society in Algeria from colonialism to the present time in terms of legal and regulatory frameworks and clarifying the roles it plays to establish principles of good governance, such as transparency and accountability and the difficulties facing the achievement of this endeavor. The study concludes with the mechanisms that can be adopted to activate the role of civil society to achieve a rational national governance model, such as providing the legal and institutional environment through which these organizations would be active and fighting the bureaucracy and all forms of corruption.

Keywords: Algeria; actors; citizens; transparency; corruption.

JEL Classification Codes: Z18, F24, I23

Résumé:

La bonne gouvernance est l'un des défis auxquels les pays en développement sont confrontés, en plus de l'Algérie, dans l'établissement de ses principes en raison des mécanismes et des règles qu'elle requiert, notamment la transparence, la responsabilité, la démocratie et l'implication de divers acteurs y compris la société civile avec ses différentes organisations.

Cette recherche souligne le concept de la bonne gouvernance et de la société civile ; elle expose le problème de la définition et de la traduction qui n'annule pas son contenu quoiqu'il y ait une différence entre elles. De plus, elle démontre la nature de la relation entre elles en considérant la société civile comme un acteur fondamental de ses acteurs, ainsi que les rôles qu'elle joue, y compris le rôle de médiation entre l'état et les citoyens et leur éducation sur les valeurs de la démocratie, et dans un axe séparé de l'étude, nous abordons le développement de la société civile en Algérie du colonialisme à nos jours en termes juridiques et réglementaires et clarifions les rôles qu'elle joue pour établir les principes de bonne gouvernance, tels que la transparence et la responsabilisation et les difficultés auxquelles se heurte la réalisation de cet objectif. Pour conclure la recherche, nous traitons les mécanismes qui peuvent être adoptés pour activer le rôle de la société civile afin de parvenir à un modèle de gouvernance nationale rationnelle, comme l'initialisation de l'environnement juridique et institutionnel- à travers qui ces organisations s'activent-ainsi que la lutte contre la bureaucratie et toutes les formes de corruption.

Mots clés: l'Algérie; les acteurs; les citoyens; la transparence; la corruption

JEL Classification Codes: Z18,F24,I23

تعتبر الحوكمة من المصطلحات الوافدة لحقل العلوم السياسية والتي لا تخلو منها الدراسات الأكاديمية الحديثة في تفسيرها للظواهر السياسية العالمية سواء منفصلة أو ملحقة بالحوكمة الرشيدة، أو للتعبير عن مستويات السياسة العامة المراد ترشيدها كالحوكمة الاقتصادية الحوكمة السياسية، الحوكمة البيئية... وغيرها ولطالما اقترنت هذه المقاربة وقضايا إرساء دولة الحق والقانون ومحاربة الفساد والوقاية منه والذي تعانيه العديد من الدول بدرجات متباينة سواء كان الفساد "صغير" أو "كبير" ولكل منهما آلياته ومظاهره وآثاره على المجتمع فوجد الفساد الاقتصادي، الفساد السياسي، الفساد الإداري ومهما اختلفت ميادينه فإنها مترابطة من حيث النتائج، حيث يحد الفساد من النمو والتنمية المحلية كما يساهم في إهدار الموارد الطبيعية، المادية والبشرية وغياب العدالة في توزيع الثروة والدخل وإستئثار الأقلية الفاسدة بالحكم أمام ضعف آداء السلطات الثلاث للدولة وهو الدور الذي تنقاسمه العديد من فواعل الحوكمة الجيدة أو الحكم الرشيد: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

تعتبر تنظيمات المجتمع المدني المختلفة ركنا أساسيا من مكونات الحكم الرشيد فهي تمثل معيار احترام حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في تسيير الدولة وغيرها من قيم الديمقراطية والحكم الرشيد بالجزائر فإن الباحث في تطور هذه التنظيمات منذ الحقبة الاستعمارية إلى فترة مابعد الاستقلال وصولا للفترة الراهنة يقتضي منا تمحيص العديد من المخططات التكوينية لمسار المجتمع المدني وتحديد الأدوار المنوطة له والتحديات التي تواجهه في تحقيق الحكم الرشيد بإعتباره مكمل لدور الدولة لاملغي لها .

ومما تقدم فإن هذه الورقة تنطلق من الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في إرساء الحكم الرشيد بالجزائر؟

وللاجابة على هذه الاشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

* ماهي المعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد؟

* ماهي الادوار المنوطة للمجتمع المدني لإرساء الحكم الرشيد بالجزائر؟

* ماهي التحديات التي تواجه المجتمع المدني لتمكين للحكم الرشيد بالجزائر؟

وذلك معتمدا على الخطة التالية:

المبحث الأول: في العلاقة بين الحكم الرشيد والمجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم الحكم الرشيد

المطلب الثاني: آليات المجتمع المدني لإرساء الحكم الرشيد

المبحث الثاني: المجتمع المدني والحكم الرشيد بالجزائر

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني بالجزائر

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد بالجزائر

المبحث الأول: في العلاقة بين الحكم الرشيد والمجتمع المدني

يشير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأن الحكم الرشيد لا يزيد الترابط بين المجتمعات فحسب، ولكن يضمن حقوق الشعوب من خلال زيادة نسبة المشاركة أين تؤدي تنظيمات المجتمع المدني دورا هاما كما تعتبر أحد أهم الفواعل التي تشكل شبكة الحكم الرشيد.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الرشيد

لقد أضحي مفهوم الحوكمة منظورا معرفيا جديدا في العلوم السياسية عقب إنتهاء الحرب الباردة نتيجة لـ:

1- زيادة أهمية ظاهرة الحوكمة وتأثيرها على وسائل الضبط المتعارف عليها سواء على المستويات الوطنية أو حتى الدولية ، أين تراجمت قدرات الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها حيث تضغط العولمة على الدول لفتح حدودها أين أصبحت بذلك قادرة على تلبية حاجات شعوبها المختلفة وعاجزة عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوطات العولمة(زياني، بن سعيد، 2010).

ولذلك يرى العديد من المفكرين والباحثين أننا أمام نهاية الدولة الوطنية في مواجهة العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعولمة (السيد، 2001) وهو مما أدى إلى بروز الأصوات التي تنادي بعالمية أدوات الضبط والتنظيم والتي تعرف فاعلية في تطبيقها لاسيما على المستوى المحلي والوطني .

2-الصعود الحاد للقضايا البيئية :إن الحديث عن القضايا البيئية ليس بالأمر الجديد وقد تزايد الإهتمام الدولي بهذه القضايا مع نهاية القرن العشرين لأن جوهر هذه المشاكل البيئية العالمية مرتبط إرتباطا وثيقا بالعمليات السياسية الاجتماعية والاقتصادية (غرين، 2004)

ولقد أكد مؤتمر ريودي جانيرو 1992 (قمة الأرض) من خلال بيانه إعتماد 67 مبدأ عاما توجيه العمل المتعلق بالبيئة والتنمية على أهميتها؛ حيث رمزت القضايا التي ناقشتها القمة والمتعلقة بالمناخ والتنوع البيئي إلى مقاربة جديدة سرعان ما تم التعبير عنها بالمسائل المشتركة والتي تقتضي فلسفة جديدة لإدارتها والتحكم فيها ، فالتغير البيئي العالمي أضاف ضغطا على القدرات الأساسية للدول(Biermanan,2004).

3- بروز العديد من الخلافات والصراعات بين الدول والتكتلات لاسيما تلك المتعلقة بالمعايير التي ينبغي أن تحكم قضايا التجارة والحقوق الاجتماعية أو التجارة والصحة العمومية وغيرها(زياني، بن سعيد، 2010).

وجل هذه الخلافات التي طرحت قضية التعامل مع مشكلات الإعتماد المتبادل للدول الأمر الذي اقتضى بلورة نظام حوكمة يتم بواسطته إدارة وحل المشكلات/ المجالات الأساسية لهذا النوع من النشاطات.

The Mechanisms and Challenges of Civil Society to Enable Good Governance: Algeria as a Model

4- صعود موجة الرفض والتساؤل عن جدوى المعايير والمؤسسات العالمية من قبل الدول السائرة في طريق النمو والتي وجدت نفسها مندججة في الاقتصاد العالمي وأمام هيمنة القوى الكبرى المسيطرة على المنظمات الدولية والتي تعطيها الأفضلية في تحقيق مصالحها .

5- بروز مؤسسات المجتمع المدني في تحدي نظام الحكم العالمي والتي رأت أنه يمثل بؤرة نواتها الأساسية دول ومنظمات قوية تمارس من خلاله هيمنتها وإبترازها للدول والمجتمعات الضعيفة . ولعل الفشل الرمزي لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعها الوزاري سنة 1999 في سياتل Seattle بالولايات المتحدة ماهو إلا تعبير عن رفض منظمات المجتمع المدني في الدول النامية لهيمنة الدول المتقدمة والمؤسسات العالمية الكبرى.

ومنه تعتبر الحوكمة مصطلحا شاملا يستخدم في العديد من السياقات فهو يشير إلى تنظيم القطاعات الاقتصادية ،شبكة النشاطات العامة، الإدارة العامة، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حوكمة الشركات، الحكم الرشيد.

وفي حين كل هذا لا يفي الجذور الأولى للمصطلح ففي اللغة الإنجليزية Governance يعود إلى التراث الفلسفي الإغريقي وهو مشتق من الفعل اليوناني kubera والذي كان يعني "توجيه" بالمضامين التي إستخدمها الفيلسوف أفلاطون (زياني، بن سعيد، 2010)، وفي القرن الثاني عشر أستخدم بفرنسا كمرادف لمصطلح الحكومة gouvernement أسلوب وفن الحكم أو أسلوب وإدارة شؤون الدولة، كما أستعمل كمصطلح قانوني سنة 1978 للتعبير عن تكاليف التسيير مع تنامي ظاهرة العولمة (بلعور، 2007).

وأما في اللغة العربية فإن مصطلح الحوكمة يطرح إشكالية الترجمة فنجد: الحكمانية، الحوكمة، الحكم الصالح، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. لكن بالرغم من هذه التسميات المختلفة فهي لا تلغي المضمون الأساسي لهذا المفهوم لوجود شق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط و المساءلة في النهاية بواسطة الناس تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع (فرحاني، 2000).

لقد أستخدم مصطلح الحكم الرشيد لأول مرة سنة 1989 من طرف البنك الدولي للإشارة في تقريره المعنون ب "إفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المستدام"، حيث يرى أن الأزمة التي تعيشها المنطقة هي أزمة حكم وأن تحقيق التنمية الشاملة لا يقف على توفير الشروط الاقتصادية فحسب بل بتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع .

ولذا يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد (الجيد) بأنه الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية (UNDP, 1997).

وتعرفه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي وضمان القانون والنظام والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي (حسن، 2005).

1- الحوكمة والحكم الرشيد

نجد بالعديد من الدراسات استخدام مصطلح Governance and Good Governance فيشير مصطلح الحوكمة إلى، تقنيات، مؤسسات، قواعد، أصول، وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول لتسهيل التعاون العملي عبر مختلف الوسائل أو القطاعات، وفي السياق الدولي الراهن يمارس الحكم باسم السياسة العالمية من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهنا لابد من التمييز بين الحوكمة والحوكمة الجيدة فغالبا ما يستخدم في بعض المنظمات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدعوة إلى جدول أعمال إصلاحي موحد إلى دولة معينة وعادة ما تصدر جدول الأعمال هذه القضايا الديمقراطية والشفافية والإصلاحات الموازية السوق (أوكالاها، 2008). ومنه يلتقي كل من الحكم الرشيد والحوكمة في عدة خصائص هي كالآتي:

1- حكم القانون: ويقصد به تطبيق القانون واللوائح أن تطبق على قدم المساواة والشفافية، فمهما كان الشخص وما يمثله من قدر ومكانة في المجتمع فالقانون أعلى منه، وحتى تضمن الدول سيادة القانون فلا بد أن يستند الحكم فيها إليه (Godbde.2001).

2- الإستجابة: وتعني قدرة وسعي المؤسسات أو العمليات المجتمعية على تقديم الخدمات للمتفاعلين والعملاء على قدر المساواة.

3- بناء التوافق: وهو السعي إلى التوفيق بعد تسوية الخلافات بين المصالح المختلفة إلى حلول تخدم المصلحة الجماعية على المصالح الخاصة.

4- الرؤية الإستراتيجية: وتعني أن يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم والتنمية الإنسانية ومتطلباتها مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. كما تعني أن يكون للسلطات القدرة على توقع المشاكل التي تنشأ من خلال البيانات والمعلومات المتاحة ووضع السياسة التي تعكس إتجاهات التكاليف والتغيرات المتوقعة (بيئية، ديمغرافية، إقتصادية) ... وغيرها.

-وما تقدم يمكن القول أن الحوكمة هي إدراك وشعور ووعي وممارسة ترقى بالإدارة والحكم إلى أن يكون جيدا ولكي نكون بصدد الحوكمة لا بد من تفعيل وبناء قدرات الحكم الجيد الذي لا غنى عنه في ظل الحوكمة (زباني، بن سعيد، 2010)

2- معايير الحكم الرشيد

تعتبر المعايير التي قدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الأكثر شمولاً:

*المشاركة: وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً) بالبرامج والسياسات والقرارات وهو ما يتطلب توفر مناخ يسوده روح القانون التي تكفل حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وحرية الرأي والتعبير وإشراك المواطنين (صالح، 2004).

The Mechanisms and Challenges of Civil Society to Enable Good Governance: Algeria as a Model

* حكم القانون: وتعني سيادة القانون والتي تنطلق من إحترام السلطة التي أصدرته، وهو ما يتطلب وجود هيآت حرة ومستقلة تكون مهمتها إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون وردع كل من يضعون أنفسهم فوق القانون .

* الشفافية: وتعني التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها مباشرة (المؤسسات، العمليات) أو توفيرها بشكل كاف(صالح، 2004)

* الإستجابة: وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجياتهم دون إستثناء.

التوافق: ويعني التوفيق والتوسط بين المصالح المتضاربة في المجتمع والوصول إلى الإجماع الذي يخدم المصلحة العامة والسياسات العامة.

* المساواة: وتعني حصول جميع أفراد المجتمع على حقوقهم دون تمييز (نساء، رجال) وحصولهم على الفرص المتساوية للإرتقاء الإجتماعي (Aos and others, 2003)

* الفعالية: أي قدرة المؤسسات وكفاءتها على تلبية إحتياجات المجتمع وضمانا للإستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال الإستغلال لأمثل والمستدام للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة .

* المحاسبة: وتعني وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين الذين تم إختيارهم للحكم باسم الشعب، سواء في حالة إخفاقهم أو نجاحهم وكل هذا يقوم على العلم والمعلومات إلى جانب المقاييس التي تشجع المسؤولين الحكوميين على العمل بنزاهة وفعالية وترقية أخلاقيات الخدمة العامة وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

* الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس والمجتمع والقدرات البشرية(بليور، 2007)

المطلب الثاني: آليات المجتمع المدني لإرساء الحكم الرشيد

يعرف لاري دياموند Larry Diamond المجتمع المدني على أنه: "حيز حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والإستقلالية عن جهاز الدولة ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والإلتزامات المشتركة" ويختلف المجتمع المدني عن المجتمع العام حسب لاري دياموند في كونه يمثل مواطنين يعملون معا في إطار حيز عام للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم كما يتبادلون المعلومات ويهدفون إلى تحقيق غايات مشتركة بتقديم مطالب إلى جهاز الدولة والحرص على محاسبة موظفي هذا الجهاز، فالمجتمع المدني عبارة عن كيان وسيط يقف بين الحيز الخاص للفرد والدولة وهو بذلك يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد(عبدالله، 2003).

و تتمثل خصائص المجتمع المدني في :

- 1- وجود تنظيم (هيكل) دائم ومستقر وهو ما يساعد على صياغة مواقف ذات آفاق بعيدة في الدفاع عن مصالح الجماعات التي تحرص هذه التنظيمات على حماية مصالحها والدفاع عنها.
 - 2- الطابع البيروقراطي الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، فلا بد أن تركز هذه التنظيمات الأساليب والممارسات الديمقراطية في عملية إتخاذ القرار، اختيار القادة، وإحترام اللوائح، التمثيل والمحاسبة ، ومبدأ التداول على القيادة لأنها تعتبر البذرة الأولى لبناء القيم وتجسيد الممارسات الديمقراطية(زياني، 2007).
 - 3- تعدد تنظيمات المجتمع المدني فبقدر تعدده بقدر ما يساهم في تعلم كيفية التعاون والتفاوض مع بعضها البعض ولا سيما في الدفاع عن قضايا معينة كحقوق الإنسان.
 - 4- كثافة تنظيمات المجتمع المدني فبقدر ما تكون كثيفة بقدر ما توفر فرص للأفراد للانتماء إلى أكثر من تنظيم وهو ما يجعل كل واحد منها يعمل على تحقيق أهدافه ما يترك الأثر الإيجابي على الأفراد ويجرره من إمكانية الإحتواء داخل تنظيم واحد، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي،(زياني، 2004).
- وهكذا فإنه بإمكان المجتمع المدني جعل الإدارة أكثر ترشيذا للحكم من خلال علاقاته بين الأفراد والحكومة وعبر تعبئته لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن إستخدامها وفق الآليات التالية:
- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
 - تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
 - مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة مما يحقق رضا المواطنين.
 - توفير الخدمات وتقديم المساعدة للمحتاجين(الكايد، 2003).
 - الوساطة والتوفيق أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة(هرموش، 2010)
 - تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير بحرية عن الرأي.
 - العمل على تحسين رفاهية المجتمعات المحلية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني والحكم الرشيد بالجزائر

تعتبر تنظيمات المجتمع المدني المختلفة ركنا أساسيا من مكونات الحكم الرشيد، والتي تعد كميّار الإحترام حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في تسيير الدولة وغيرها من قيم الديمقراطية والحكم الرشيد، وقد عرف المجتمع المدني بالجزائر العديد من التطورات والتحديات في إطار الدور الذي يضطلع به في سبيل إرساء الحكم الجيد وهذا ما سنركز عليه في محور الدراسة.

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني بالجزائر

لقد سلطت معظم الدراسات الباحثة في موضوع تطور المجتمع المدني بالجزائر على حقتين أساسيتين هما كالاتي:

أ- المرحلة الإستعمارية (1830-1962): لقد حاول المستعمر الفرنسي طمس الهوية الوطنية من خلال العديد من الممارسات، وقد برز دور الطرق الصوفية والزوايا والمدارس القرآنية والأوقاف والتي لم تنحرف عن أهدافها فكانت مرجعا لمقومات الشخصية الوطنية ومدارس لتعليم العبادة ودعم المجاهدين والفئات الهشة من المجتمع (زياني، 2007)

من ذلك فقد عرف القرن التاسع عشر تأسيس جمعيات ونوادي نتيجة وجود قانون الأهالي الذي كرس احتكار إنشاءها ولم يسمح بممارسة حق المواطنة إلا أن أغلبها كان ينشط بشكل سري (مرزوقي، 2015)، ومع أوائل القرن العشرين منحت السلطات الفرنسية ترخيصا بإنشاء جمعيات وذلك بإصدار القانون 1901 وعلى إثره تم تأسيس الراشدية بالجزائر العاصمة 1901، وتكوين دائرة الصالح باي بقسنطينة في 1908، الشباب الجزائري بتلمسان، ونادي التقدم بعنابة... وغيرها وقد تنوعت نشاطاتها بين سياسي، وديني، واجتماعي، وقد ترأس هذه الجمعيات جزائريون يحملون الجنسية الفرنسية والمنخرطين بالمدارس الفرنسية أمثال بلقاسم بن التهامي، محمد الصالح، الطيب مرسل، وهي النخب التي ساهمت في بلورة الوعي الوطني بالرغم من القيود المفروضة من السلطات الفرنسية، كما عرفت الفترة ما بين الحربين العالميتين بروز العديد من الجمعيات وتعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أبرزها (برقوق، إخوان، 2012) والتي كان لها الفضل في إعادة بعث الهوية الوطنية رغم العراقيل والتشديدات المفروضة عليها آنذاك، وإلى جانب ذلك دور الكشافة الإسلامية الجزائرية، وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات محلية أخرى، ومع تفجير الثورة التحريرية تم تكريس الجهودات للنضال السياسي التحرري.

ب- مرحلة ما بعد الإستقلال (1962-2016)

ونميز ذلك مرحلتين :

أ. مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989): والتي لم تغير من التوجهات الفكرية والإيديولوجية التي عرفتتها تنظيمات المجمع المدني في فترة الاحتلال الفرنسي، كما أنها لم تحظ بإعتراف النظام السياسي الذي حدد نطاق عملها وتواجدها وأن تتوافق وفلسفته واعتبار أي توجه مغاير له عداء للدولة (برقوق، إخوان، 2012) ولم يتم إنشاء نظام للجمعيات إلا سنة 1971 والذي أنهى العمل بالقانون الفرنسي للجمعيات (1901) ولابد للجمعيات من الحصول على ترخيص من

The Mechanisms and Challenges of Civil Society to Enable Good Governance: Algeria as a Model

السلطات الإدارية قبل اعتماد التأسيس وأن تكون مندمجة في الإختيار الإشتراكي للدولة (الولاء الإيديولوجي) كما أن للدولة حق مراقبة وحل الجمعيات التي تخالف القانون .

أمام هيمنة الحزب الواحد على أوجه الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية. وعرفت الفترة وجود المنظمات الجماهيرية وهي عبارة عن عدد كبير من الجمعيات التابعة للدولة أو الحزب ومنها المنظمة الوطنية للمجاهدين، الإتحاد الوطني للشباب الجزائري، والإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والإتحاد الوطني للعمال الجزائريين، والإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين(بن يحي،طعام، 2015).

ب. **مرحلة التعددية الحزبية:** بعد تولي الشاذلي بن جديد للحكم عرفت الدولة إتجاه نحو الإنفتاح والتخلي عن نموذج التنمية الاجتماعية عن طريق التخلي عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والرياضية وتركها للعمل الجموعي لتخفيف العبء على الدولة ثم جاء ميثاق 1986 الذي شجع على إنشاء الجمعيات تلاها صدور القانون 87-15 واللائحة التنفيذية 88-16 والتي نظمت عمل الجمعيات وأبرز ماجاء فيها هو الموافقة على تأسيس الجمعيات التي لم تعد مطلوبة /شرطا إلا لاعتماد الجمعيات الأجنبية كما خففت من شرط الجنسية الجزائرية إلى خمس سنوات للإعتماد، وأن لا تكون الجمعيات ضد الخيرات الأساسية للوطن إضافة إلى شرطين آخرين وهما إحترام دين الدولة واللغة القومية، وتشير الإحصائيات إلى أن الفترة الممتدة من 1962 إلى 1987 عرفت تواجد 11000 جمعية (بن يحي،طعام، 2015)

وبعد أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي كانت نتيجة لحركات اجتماعية عرفت الجزائر منذ بداية الثمانينات كحركة تيزي وزو 1980، حركة وهران 1982، حركة قسنطينة 1986 والتي عرفت إنتهاكات لحقوق الإنسان.

وبعد إقرار التعددية الحزبية وإلغاء المسار الإنتخابي 1991 ودخول الدولة في نفق سياسي فاشل "العشرية السوداء"، تم إصدار قانون 4 ديسمبر 1990 وهو 31/90 المنظم لعمل الجمعيات وقد ركز المشرع الجزائري على العمل الجموعي حيث كرس الحق في إنشاء الجمعيات ويستثنى من هذا الأمر كل من يحمل جنسية أجنبية أو الأشخاص الذين لا يتمتعون بكامل الحقوق المدنية أو الذين كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرير الوطني كما تم رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية، وقد عرفت فترة التسعينيات تزايد عدد الجمعيات بشكل ملحوظ، وهناك من يرى أن التعددية الحزبية مجرد إحتواء لمختلف التيارات والإتجاهات تحت مظلة النظام وبالتالي ضمان عدم خروجها عن سيطرته فهي لا تعكس تحول جذري في سلطة النظام، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع الدولة وتخليها عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الطلب القوي للتحرر الاجتماعي أما العجز الفضاء الديمقراطي وتمثل وظائف الجمعيات في تنظيم وتنسيق الجهود الجماعية في مختلف الميادين وإشراك المواطنين في عملية التنمية المستدامة وإدماج الفئات الهشة في المجتمع. إلى جانب المساهمة في التنمية المحلية وسد الفراغ في الخدمات الحكومية كالوصول إلى المناطق المحرومة لإرساء مبدأ العدل والمساواة(بن يحي،طعام، 2015).

لقد أصدرته الدولة الجزائرية قانون في 12 جانفي 2012 والذي أزاح القيود التي فرضها القانون السابق 1990 والذي يعرف الجمعيات على أنها "تجمع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقد لمدة محدودة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخياري والإنساني" (القانون 12-06) وقد وجهت عدة إنتقادات لهذا القانون نظرا لإشتراطه لعدد كبير من المؤسسين مقارنة بالقانون السابق وخضوع الجمعيات الأجنبية أو التي يقع مقرها خارج الوطن لقانون مغاير كما أن حل الجمعيات يتم بقرار إداري عكس القانون السابق الذي كان يتم بتدخل القاضي. وعادة ما يتم الإشارة إلى المجتمع المدني في التشريع الجزائري بالجمعيات وتمثل وظائف هذه الأخيرة في (بلية، 2018) :

- تنظيم وتنسيق الجهود الجماعية في مختلف الميادين.
- المشاركة في عملية التنمية المستدامة.
- إدماج الفئات الهشة من المجتمع.
- المساهمة في التنمية المحلية.
- سد الفراغ في الخدمات الحكومية بالوصول إلى المناطق المحرومة وهذا لإرساء مبدأ العدل والمساواة.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد بالجزائر

ولتحديد الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة لا بد من معرفة طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة والتي تأخذ أحد الأشكال التالية :

- *علاقة تنافس: ويعني هذا الشكل من العلاقة وجود تنافس على مصادر التمويل أو الممارسة السياسية أو وجود خلاف سياسي أو عدم التوافق في الرؤى بالقضايا الاجتماعية، الاقتصادية.
- *علاقة تكامل أو شراكة: وهي الحالة الطبيعية والملائمة لتجسيد الحكم الرشيد أين تضطلع بتنظيمات المجتمع المدني بالأدوار التي تغيب عنها الدولة (دور تكميلي).
- *علاقة الاستبدال: أين تسود هذه العلاقة فجوات كبيرة واختلافات متباينة في الرؤى إزاء القضايا المختلفة بالمجتمع (حرودي، 2006).

يعتبر المجتمع المدني القطاع الثالث في مكونات الحكم الرشيد حيث يسهم من خلال جملة من الآليات بترشيد الحكم وفقا للمعطيات لتالية:

*التأثير على السياسات العامة من خلال تعبئة المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في الشأن العام.

*تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع .

*مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة مما يحقق رضا المواطنين.

*توفير الخدمات وتقديم المساعدة للمحتاجين (فافة، 2016)

إن الهدف الرئيسي لإرساء دعائم الحوكمة في الجزائر هي محاربة والحد والوقاية من الفساد السياسي ويمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تسهم بذلك من خلال :

*العمل على تأطير المواطنين وتعميم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية .

*الإستعانة بوسائل الإعلام والاتصال.

*التعاون مع السلطات المحلية والعمل على إشراك المواطنين في مختلف مراحل صنع،تنفيذ وتقييم السياسة العامة.

*تحري الصدق والشفافية في العمل وإعتماد نظم المساءلة،الحاسبة داخل تنظيماته المختلفة.

*الإعتماد على مصادر التمويل الذاتي مما يكرس الاستقلالية وإنتقالها من مفهوم تنظيمات خيرية إلى تنظيمات تنموية اجتماعية مكرسة للحوكمة(حرودي، 2006)

*تكريس مبادئ الحكم الرشيد بداخلها كتنظيمات أي إشاعة وتبني قيم الديمقراطية القائمة على الحوار والتداول على السلطة والشفافية في سيرها.

* أن تمتلك برنامجا وأهدافا تعكس إهتمامات المواطنين، وأن تتمتع بالقدرة الكافية على تأطيرهم والتعاون والتكامل مع الهيآت الرسمية للدولة (غربي،عجروود، 2017)

*المساهمة في بلورة رأي عام واعي والتوظيف الهادف والرشيد لوسائل الإعلام لمحاربة الفساد.

*العمل على كسر حاجز الصمت وتشجيع الإبلاغ على المفسدين بإرساء وتنشئة ثقافة سياسية قوية.

رصد الفساد السياسي وهو عبارة عن نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويصدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أم لا، وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا في سبيل الحصول على المنفعة الذاتية مادية كانت أو معنوية بما يتعارض والمصلحة العامة، ومنه يتم رصد الفساد السياسي بمختلف مظاهره وممارساته لا سيما ما إرتبط منها بالإستحقاقات الإنتخابية والتي تؤدي إلى عرقلة مسار الديمقراطية والحوكمة (مسرة، 2004).

هنا نشير إلى وجود جملة من الصعوبات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني في إرساء الحكم الرشيد بالجزائر :

وأن أكبر معيق لعمل تنظيمات المجتمع المدني يكمن في هيمنة الدولة على تنظيماته المختلفة وإعتبارها المصدر الوحيد للسلطة، إذن لا بد من أن تحظى بالشرعية وبالتالي إعتراف الدولة بها وبدورها وحققها بالاختلاف في القضايا المختلفة التي تهم المجتمع فعليا وليس حبرا على ورق، فالبيئة التي تتواجد بها هذه التنظيمات لاسيما الأنظمة الريعية والتي تتسم بالاستقلالية عن المواطنين، التدخل الخارجي، تحالفات مضادة لحماية النظام، غياب الحوافز لسياسة المواطنة، ضعف المناعة إتجاه الإبتزاز، عدم شفافية الإنفاق العام إلى جانب ضعف فعالية الإدارة العامة(مسرة، 2004).

إن البحث عن سبل تقوية مساهمة تنظيمات المجتمع المدني تتطلب منا إعادة النظر بالمنظومة القيمية والسياسية للدولة ككل؛ لأن الإشكال يطرح على مستوى العلاقة بينهما وعليه فنحن بحاجة إلى خلق رأي عام فاعل لمقاومة الفساد والمعبر عنه من خلال تنظيماته المختلفة ، كما يمكن لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي أن تلعب دورا مهما.

وبناء على ذلك لا بد من إنشاء علاقة سليمة بين المواطن والمال العام من خلال نشر ثقافة صحية للمواطنة لأنه وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني لا تلعب دورا في مكافحة الفساد لأنها في علاقة تبعية من جهة ومن جهة أخرى لا بد أن تمتلك هذه التنظيمات برنامجا للتغيير الاجتماعي لأنها هي الأخرى قد طالها الفساد.

ولإنجاح الشراكة مابين تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في اطار الحكم الرشيد لا بد من توفير الآليات المؤسسية التي من شأنها تحقيق التنسيق بين أطراف الشراكة وأن يكون هنالك توزيع واضح للمسؤوليات والأدوار إلى جانب المشاركة الحقيقية بين هؤلاء الشركاء في عملية التخطيط والتنفيذ ما يتطلب التغلب على كل العراقيل البيروقراطية وتسخير المناخ الاجتماعي والثقافي وضمان التدفق الحر للمعلومات والسياسات بين الأطراف الشركاء(النصر، 2008).

خاتمة:

يعتبر المجتمع المدني شريك ومكون أساسي في منظومة الحكم الرشيد وتكمن هذه العلاقة في ما تتيحه هذه التنظيمات من أساليب ديمقراطية للحكم وممارسة السلطة وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، وبالتالي فهي تعتبر اللبنة الأساسية لتكريس مبادئ الحكم الرشيد.

إن مساهمة المجتمع المدني في إرساء الحكم الرشيد بالجزائر تواجهه العديد من التحديات منها ما يتعلق بتنظيماته كاستشراف الفساد والبيروقراطية وتغليب المصالح الخاصة، ومنها ما يتعلق بالإطار العام الذي تنشط من خلاله أي في علاقته مع الدولة كفقدان الثقة بين الطرفين وتضييق الخناق القانوني والمؤسسي والتميز في التعامل بين التنظيمات، ويمكن تفعيل دور المجتمع المدني لتفعيل الحكم الرشيد بالجزائر من خلال إعادة النظر بالمنظومة القانونية والمؤسسية التي تساهم في محاربة الفساد وتكريس الشفافية وإحترام مبادئ الديمقراطية في التداول على السلطة إلى جانب إشراك المرأة في منظمات مختلفة فهي نصف المجتمع ومربية الأجيال، فالتنشئة الاجتماعية الجيدة والتي تنطلق من أصغر خلية في المجتمع (الأسرة) فالمدرسة ووسائل الإعلام، والتي

تشكل مع بعضها البعض محورا ودورا متكاملًا في تشجيع وغرس ثقافة العمل الجماعي والطوعي من مرحلة الطفولة لدى الأجيال.

وكما ينبغي العمل على تنويع مصادر الدخل / موارد تنظيمات المجتمع المدني إلى جانب الانضمام إلى عضوية المنظمات الإقليمية والعالمية للاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والفني والعلمي مما ينعكس بشكل كبير على تطوير أدوارها وأدائها.

📖 قائمة المراجع والمصادر:

أولا: باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد ابو النصر مدحت. (2008). إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والمساءلة والقيادة والتشبيك والجودة (الإصدار 01). القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.
2. أوكلاهان مارتن، غريفيثيري. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث والدراسات.
3. رفاة فافة. (2016). الفساد والحكومة دراسة مسحية للتقارير الدولية دراسة حالة الجزائر. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية.
4. زباني صالح، بن سعيدمراد. (2010). الحكومة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات ط 1. باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع.
5. السيد عاطف. (2001). العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية. الإسكندرية. مطبعة الانتصار.
6. عبد الله هشام. (2003). مترجما، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ط 01، الأهلية للنشر والتوزيع.
7. غرين أوين. (2004). قضايا بيئية في عولمة السياسة العالمية. ط 01، دبي. مركز الخليج للأبحاث والدراسات.
8. الكايد، زهير عبد الكريم. (2003). الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

1. الدوريات العلمية

1. برقوق عبد الرحمن، شاوش إخوان جهيدة. (2012). مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر. مجلة علوم الإنسان والمجتمع (02).
2. بلية، حسين. (2018). نحو تفعيل دور المجتمع المدني في ارساء الحكم الرشيد في الجزائر في ضوء الاصلاحات السياسية. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة (02).
3. بن يحيى فاطمة، طعم عمر (2015). الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. دراسات وبحوث اجتماعية (11).
4. حرودي علي. (2006). دور المجتمع المدني في إنجاح الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد مثلا. مجلة الحقيقة (07).
5. حسن صالح. (2004). الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي (309).
6. زباني صالح. (2004). واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (09).
7. زباني صالح. (2007). تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية (15).
8. غربي عزوز، عجرود سارة. (2017). المجتمع المدني والتنظيم السياسي في الأنظمة المغلقة دراسة حالة الجزائر 2017. الباحث الأكاديمي (11).
9. فرحاني نادر. (2000). الحكم الصالح رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي (256).
10. محمد حسن، إيمان (2005)، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر. مجلة النهضة (04).
11. مرزوقي عمر. (2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: تحول الأدوار. المستقبل العربي (432).

1. الملتقيات العلمية

1. بلعبور الطاهر. (7-8 أبريل 2007). الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، سطيف، الجزائر .

2. مسرة أنطوان. (2004، 19-23 سبتمبر، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ورقة بحث قدمت للندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. لبنان

1. الجريدة الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06-12. (ج. ر. العدد 15 20 جانفي 2012). المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالجمعيات.

1. الرسائل الجامعية

1. هرموش منى. (2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة. مذكره ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة، الجزائر.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

.Alkutub

- 'Ahmad 'Abu alnasr Madahat. (2008). 'iidarāt munazamat almujtamae almadanii :Draasat fi aljameiat al'ahliat min manzur altamkin walshirakat walmusa'alat walqiadat waltashbik waljawda. alqahirata: 'Iitarak lilnashr waltawzie.
- Alkayid ,zahir eabd alkarim. (2003). Alhukmanyat : Qadaya watatbiqati,Almunazamat alearabiat liltanmiat al'iidiariat.
- Alsud Eatif .(2001) Aleawlamat fi mizan alfr: Dirasat tahliliat. Al'iskndryt Mutbaeat Al'intsar.
- Eabd allah hasham. (2003). mutrjma,bana' mujtamae min almuatinin: almujtamae almadanii fi alqarn alhadi waleishrin ,t01,Al'ahliat lilnashr altawzie
- Ghrin 'Awyin .(2004).Qadayaan biyyiatin,fi eawlimat alsiyasat alealamiat.Almuharir jun bylys wastif samith.t01. Diby.Markaz alkhalij lil'abhath waldirasat.
- Rafafat fafat. (2016). alfasad walhawkkamat dirasat mashiatan liltaqarir alduwaliat dirasat halat aljzayr.alqahrt:mktbt alwafa'alqanuniat.
- 'Uwkalahan martin,ghrifsh tiri. (2008). almafahim al'asasiat fi alealaqat aldawliat. daby: markaz alkhalij lil'abhath waldirasati.
- Ziani salihun, bin saeid marad. (2010). alhawkkamat albiyyiat alealamiata:qidaya wa'iishkalat ta1.batnt:dar qanat lilnashr waltawzie.

Aldawriat aleilmia

- Balyat,Hisin. (2018). nahw tafeil dawr almujtamae almadanii fi 'iirsa' alhukm alraashid fi aljazayir fi daw' al'iislahat alsiyasiati. majalat huquq al'iinsan walhuriyat aleamt(02).
- Bin yahia fatimat, taeam eumar (2015). alharakat aljameuiat fi almujtamae aljzayry. dirasat wabihawth 'iijtmawei(11).
- Birquq Eabd alrahman,shawish 'iikhwan jahidat. (2012). murfulujiat almujtamae almadanii fi aljazayir. majalat eulum al'iinsan walmujtame(02)
- Farhani nadur. (2000). alhukm alsaalih rifeat alearab fi salah alhukm fi albuldan alearabiati. majalat almustaqbal alearby(256).
- Gharbi euzuz,eijrud sarut. (2017). almujtamae almadania waltanzim alsiyasiu fi al'anzimat almughlaqat dirasat halat aljzayr. Albahith al'ukadiami(11).
- Harudi eali. (2006). dawr almujtamae almadanii fi 'iinjah al'iislah alsiyasii wamuharabat alfasad mathala. majalat alhaqiq(07).
- Hasan Salih. (2004). alhukm alsaalih. majalat almustaqbal alearby(309).
- Muhamad hasan,'iiman (2005),almunazamat ghyr alhukumiati waltahawul aldiymuqrati fi altahlil alsiyasii almaeasiri. majalat alnahdat(04).
- Murzuqi eumr. (2015). almujtamae almadaniu waltahawul aldiymuqratiu fi aljazayir : tahlil aladwar. almustaqbal alearby(432).

The Mechanisms and Challenges of Civil Society to Enable Good Governance: Algeria as a Model

-Zayani salih. (2004). waqie wafaq almujtamae almadanii kaliat libina' watarsikh altaeadudiat fi alealam alearabii. majalat aleulum al'ijtimaeiat wal'iinsanit(09).

-Zayani salih. (2007). tushakil almujtamae almadania wafaq alharakat aljameuiat fi aljazayir. majalat aleulum al'ijtimaeiat wal'iinsanit(15)

-Almultaqiat Aleilmia

-Bileiur altahr. (7-8afryl2007). aldiymuqratiat ka'adat litarshid alhukmi.,waraqat bahath qadamat fi almultaqaa alduwalii hwl:alihakm alrrashid wa'iistratijiat altaghyir fi alealam alnnami,satif, aljazayir .

-Masarat 'antuan. (,2004) 19-23sibtambr,dwr muasasat almujtamae almadaniu fi mukafahat alfasadi,waraqat bahath qadamat lilnaduti"alfasad walhukm alsaalih fi albilad alearabiati. Lubnan.

Aljaridat alrasmia

Alqanun12-06. (j .r aled15 20janfy2012). almuarakh fi 12janfy2012 yataealaq bialjameiaat.

Alrasayil Aljamieia

Harmush manaa. (2010). dawr tanzimat almujtamae almadanii fi altanmiat almstdam.madhkirat majstyr ghyr manshurati.jamieat batnt,aljazayir.

2. باللغة الاجنبية

Books

Godbde Madhav(2001).Report of The Omeman Committee on Good Governance, India Former Home Secretary Government of India.

UNEP, U. N. (1997). *Governance for Sustainable Development*. Newyork: UNEP Policy Document

Periodicals

B. A. and others, (2003). Principles for Good Governance in The 21st. *Review of PolicyBrief*(15).

Biermanan Fran.Klaus Buny. Werth.(2004)Global Environmental Change and The Nation State ,Review of Global Environmental Politics(4)

Aosand Bruce and others.(2003) Principles for Good Governance in The 21st.Review of PolicyBrief (15).



JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934

ISSN: 2253-0339

E-ISSN: 2602-6813



TOGETHER WE REACH THE GOAL



Scientific Indexing Services



A Clarivate Analytics company



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
INTERNATIONAL CENTRE

ScienceGate Academic Search Engine



الكشاف العربي
للإستشهادات المرجعية

